مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر الانتقال إلى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في اختلاف نسبة كفاية رأس المال "دراسة تطبيقية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"
اسم الكاتب: محمد فراس عبد العال، د. علي يوسف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1810
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 01:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

Vol 39 -2-2023: 72-88

المجلد 39- 2- 2023: 72-88

أثر الانتقال إلى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في اختلاف نسبة كفاية رأس المال

"دراسة تطبيقيّة في المصارف المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة"

محمد فراس عبد العال،[1] د. علي يوسف

1 طالب دكتوراه – قسم المحاسبة– جامعة دمشق.

2 أستاذ مساعد– قسم المحاسبة– جامعة دمشق.

الملخص

هدف البحث إلى دراسة التغير في نسبة كفاية رأس المال نتيجة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/ وتعليمات مصرف سورية المركزي ذات الصلة والتي من أهمها قرار رقم 4/م.ن لعام 2019، وبالاعتماد على اختبار T Test- Paired Samples لنسبة كفاية رأس المال ومكوناتها من رأس المال التنظيمي والموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر للمصارف التقليديّة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة لعام 2018.

أظهرت الدراسة وجود فروقات جوهريّة لنسبة كفاية رأس المال ومكوناتها قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تعديلها، ويعود السبب في ذلك إلى استخدام المصارف الأرباح المحتجزة لتغطية الزيادة في مخصصات الخسائر الائتمانيّة المتوقعة بالإضافة إلى تكوين مخصصات إضافيّة لكل من الأرصدة والإيداعات لدى المصارف، والاستثمارات الماليّة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالإضافة إلى زيادة المخصصات الائتمانيّة المتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة والتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة.

الكلمات المفتاحية: نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة، التعثر، المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9، كفاية رأس المال.

تاريخ الايداع: 2021/9/27

تاريخ النشر: 2022/3/28

حقوق النشر: جامعة دمشق–سورية.

يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

The Effect of transition into expected credit loss on changes in Capital Adequacy Ratio, Empirical Study on Banks Listed in Damascus Stock Exchange

Mohammad Ferass Abdul all[1], prof. Mohamed Youssef[2]

1 PhD Student - Department of Accounting - Damascus University.
2 Assistant Professor - Department of Accounting - Damascus University.

Received: 27/9/2021
Accepted:28/3/2022

Copyright:
Damascus University- Syria.
The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

The objective of this study is to identify the changes in the capital adequacy ratio (CAR) resulting from the implementation of the expected credit loss in accordance with the International Financial Reporting Standards \9\ and the related requirements of the Central Bank of Syria, in particular requirement no. 4\ MN in 2019, by performing the paired samples T-test for CAR and its components, regulatory capital and risk-weighted financial assets for the traditional bank listed on the Damascus Stock Exchange (DSE) for the period 2018, as the data are available before the implementation and after the conversions, it showed that there are significant changes in CAR and its related components, as banks have used retained earnings to cover the increase in allowance for expected credit losses and to model additional allowances related to balances with banks, deposits with banks, financial assets at amortized cost, financial assets through other comprehensive income (FAOCI) and increasing direct and indirect allowances for expected credit losses.

Keywords: Expected credit loss model, default, IFRS 9, Capital Adequacy.

المقدمة:

يعتبر مفهوم المخصصات الائتمانيّة المتوقعة من المفاهيم الجديدة في الممارسة والأدبيات المحاسبيّة، حيث ظهر خلال عام 2014 عند البدء بالإعلان عن ظهور معيار جديد للأدوات الماليّة وهو المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم \9\ الذي تم تطبيقه في سورية لأول مرة على بيانات عامي 2018–2019، حيثُ اختلفت آلية احتساب المخصصات وتم الانتقال إلى نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة القائم على الاعتراف بالمخصصات منذ بداية نشوء الأصل المالي، بالإضافة إلى تشكيل مخصصات إضافيّة لم تكن موجودة سابقاً للأرصدة والإيداعات المصرفيّة والاستثمارات الماليّة، مما أدى إلى التغير في هيكلة الموجودات لدى المصارف والآلية المستخدمة في تحديد مخاطر الائتمان، وبالتالي التغير في العديد من النسب المصرفيّة الاحترازية أبرزها نسبة كفاية رأس المال؛ لكونها تأخذ بعين الاعتبار معظم المخاطر المصرفيّة كمخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيليّة ومخاطر السوق، حيث أدى تطبيق المعيار إلى تعديل رأس المال التنظيمي والموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر، خاصة فيما يتعلق بأساس احتساب الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر الائتمانيّة، ومخاطر السوق.

1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث كون كافة المصارف التقليديّة الخاصة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة قد بدأت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم \9\ في بداية عام 2020 وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي رقم 4م.ن لعام 2019، حيث أدى الانتقال إلى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار إلى اختلاف معظم النسب المصرفيّة وأهمها نسبة كفاية رأس المال ويعود السبب في ذلك إلى الاختلاف في حقوق الملكية والموجودات الماليّة التي تدخل في آلية احتسابها، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

هل يوجد اختلاف جوهري في نسبة كفاية رأس المال قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي للبحث، التساؤلين التاليين:

1. هل يوجد اختلاف جوهري في رأس المال التنظيمي قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية؟
2. هل يوجد اختلاف جوهري في مجموع الموجودات والمطلوبات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية؟

2. أهمية البحث:

ترتبط أهمية البحث من الناحية العلميّة بأهمية المجال البحثي الذي يدخل البحث في نطاقه، حيث يعتبر نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم \9\ من المصطلحات الحديثة في الفكر المحاسبي بشكل عام، وفي المحاسبة المصرفيّة بشكل خاص، حيث أدى الانتقال إلى تطبيق هذا النموذج إلى تغيير شامل في آلية احتساب المخصصات للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة وغير المباشرة في المصارف، بالإضافة إلى تكوين مخصصات للأرصدة والإيداعات لدى المصارف، وبالتالي اختلاف في نسبة كفاية رأس المال.

أما من الناحية العمليّة فتكمن أهمية البحث في إظهار التغير في نسبة كفاية رأس المال في المصارف السوريّة التقليديّة الخاصة نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم \9\ بالإضافة إلى تطبيق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي ذات الصلة والذي من أهمها قرار رقم 4/م.ن لعام 2019 المتعلق بآلية تطبيق المعيار.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان التغير في نسبة كفاية رأس المال نتيجة انتقال المصارف التقليديّة الخاصة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة إلى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم \9\ وقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي من خلال بيان هذا التغير لكل من رأس المال التنظيمي والموجودات الماليّة المُرجحة – بسط ومقام نسبة كفاية رأس المال.

4. فرضيات البحث:

تم اعتماد طريقة فرض العدم في صياغة الفروض البحث، وتمثل الفرضية الرئيسية فيما يلي:

H_0: لا يوجد اختلاف معنوي في نسبة كفاية رأس المال قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

H_1: يوجد اختلاف معنوي في نسبة كفاية رأس المال قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسيّة الفرضيات الفرعيّة التالية:

الفرضية الفرعيّة الأولى:

- $H_{1.0}$: لا يوجد اختلاف معنوي في رأس المال التنظيمي قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.
- $H_{1.1}$: يوجد اختلاف معنوي في رأس المال التنظيمي قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

الفرضية الفرعيّة الثانية:

- $H_{2.0}$: لا يوجد اختلاف معنوي في مجموع الموجودات والمطلوبات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.
- $H_{2.1}$: يوجد اختلاف معنوي في مجموع الموجودات والمطلوبات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

5. منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المراجع والمصادر العلميّة المتخصصة في مجال المحاسبة المصرفيّة وكذلك الدراسات السابقة، إضافةً إلى دراسة تطبيقيّة باستخدام اختبار T-test لبيانات المصارف التقليديّة الخاصة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة لعام 2018، لتوافر بيانات لاحتساب كفاية رأس المال قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد التطبيق.

6. الدراسات السابقة:

1. دراسة (بدوي، 2016)، بعنوان[1]: "**مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات الماليّة- دراسة تطبيقيّة في المصارف الخاصة في سورية**":

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف الخاصة بمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات الماليّة وفق المعايير الدولية للتقارير الماليّة والتشريعات المحلية ذات الصلة، بالإضافة إلى معرفة مستوى تفصيل الإفصاحات المقدمة وتطورها وأثر تعليمات مصرف سورية المركزي على توافق الإفصاح في المصارف الخاصة السورية مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير الماليّة، وقد تم تصميم مؤشرين للإفصاح، تضمن الأول متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات الماليّة وفق معيار الدولي للتقارير رقم \7، بينما تضمن الثاني تعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الصدد، كما تمت مقارنة تعليماته مع متطلبات المعيار، وتمت الدراسة على التقارير السنوية لكافة المصارف التقليديّة الخاصة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة والبالغة 11 مصرف من عام 2009 إلى 2014.

توصلت الدراسة إلى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات الماليّة وفق معيار الدولي للتقارير الماليّة رقم \7 التزاماً جيداً بمعدل 65% لكافة المصارف، وأظهرت النتائج التزام المصارف المدروسة بتعليمات مصرف سورية المركزي بمعدل 86%.

2. دراسة (فايزة والأمين، 2020) بعنوان[2]: "**إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 الأدوات الماليّة الإفصاحات**":

هدفت الدراسة إلى تأكيد أهمية الإفصاح الداخلي، ودوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية بالإضافة إلى إبراز أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للمصارف، حيث ركزت على الإفصاح عن المخاطر حسب متطلبات معيار الدولي التقارير الماليّة رقم \7، ولتحقيق ذلك تم استخدام أسلوب استبانة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للإفصاح عن المخاطر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم \7 في إدارة المخاطر التجاريّة، حيث يؤثر الإفصاح عن محاسبة التحوط بشكل أكبر على إدارة المخاطر ومن ثم الإفصاح عن مخاطر السوق، وأخيراً الإفصاح عن مخاطر السيولة.

3. دراسة (الطيب وشحاتيت، 2011) بعنوان[3]: "**تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن**":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق المصارف التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال في ربحيتها وتفسير أثر تطبيق كفاية رأس المال في مؤشرات التحليل المالي الأساسية، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لاثني عشر مؤشراً للربحية ولجميع المصارف التجارية البالغ عددها 15 للفترة الممتدة بين عامي 2000-2007، وأظهرت الدراسة إلى أن تطبيق معيار كفاية رأس المال لم يؤثر بشكل جوهري على ربحية المصارف التجارية في الأردن.

---

[1] بدوي، لبنانة. (2016)، **مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات الماليّة: دراسة تطبيقيّة في المصارف الخاصة السورية**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سوريا.

[2] فايزة، زرقط، الأمين، لباز، (2020). **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 "الأدوات الماليّة الإفصاحات"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية. مج:13، عدد1، ص-ص:694-709. الجزائر. جامعة مسلا.

[3] الطيب، سعود موسى، وشحاتيت، محمد عيسى. (2011). **تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن**، دراسات العلوم الإدارية. مج:38، عدد، ص-ص:358-366. الأردن. الجامعة الأردنية.

4. دراسة (DOA& NGUYEN، 2020) بعنوان[1]: **"نسبة كفاية رأس المال والأداء المصرفي في فيتنام: إطار المعاملات المتزامنة":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال وأداء المصارف والعلاقة بينهما، من خلال دراسة العلاقة بين العائد على الاستثمارات ونسبة كفاية رأس المال مع العديد من النسب المصرفيّة (العائد على الأصول، نمو الائتمان، الناتج المحلي الإجمالي، نسبة حقوق الملكية للودائع، نسبة القروض غير العاملة، ومعدل التضخم) لـ 16 مصرف تجاري فيتنامي عن الفترة الممتدة من 2010–2017 باستخدام نموذج المعاملات المتزامنة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة جوهرية بين كفاية رأس المال والعائد على الاستثمارات مع النسب الماليّة التي تم دراستها.

5. دراسة (Zoltán, 2016) بعنوان[2]: **"تفاعل المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة 9 مع الهيئات الرقابية على الاستقرار المالي حول مدخل الخسائر المتوقعة":**

هدفت الدراسة إلى التعرّف على الاختلاف بين منهج الخسائر المتكبدة وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي رقم \39\، والمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة IFRS 9 عن طريق المقارنة بين نموذج انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم \39\ والمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة IFRS 9 وإظهار أثر ذلك على المصارف الأوربية، وقد أظهرت الدراسة أن الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانيّة سيقلل من تراكم الخسائر والاعتراف بها دفعة واحدة والمبالغة في تقدير رأس المال التنظيمي، كما تساهم متطلبات الكشف الممتدة في زيادة فعالية نظام السوق. أي قد يعزز المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة \9\ الاستقرار المالي. ومع ذلك، سيؤدي هذا المعيار إلى زيادة تقلب رأس المال التنظيمي لبعض المصارف. علاوة على ذلك، يوفر نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة مساحة كبيرة للتقدير الإداري حيث قد تلعب إدارة المصارف دوراً هاماً في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم /9/ وهذا سيؤدي إلى ظهور مخاطر تحيز ستؤثر بنزاهة التقارير الماليّة.

6. دراسة (Beerbaum.D, 2015) بعنوان[3]: **"الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة /9/، بالتطبيق على المؤسسات الماليّة":**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المفاهيم الخاصة الناتجة عن زيادة في مخاطر الائتمان بشكل جوهري الناتجة عن الأزمات الماليّة، حيث قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة IFRS9 والذي يتطلب اتباع منهج من ثلاث خطوات، حيث تم استبدل نموذج الاعتراف الحالي إلى نموذج الخسائر المتوقعة، ولخصت هذه الدراسة النماذج البديلة التي ركزت على زيادة الجوهرية في تلك المخاطر، تلك النماذج التي ستؤثر في المصارف وسيكون لها تأثير شديد في إدارة الأرباح عند تطبيقه في بداية عام 2018.

---

[1] Dao, Binh Thi Thanh, Nguyen, O, Kieu An. (2020).**Bank Capital Adequacy Ratio And Bank Performance In Vietnam: A Simultaneous Equations Framework**. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business. Vol.7, N0.6, P-P:39-46. Koria. Korea Distribution Science Association.

[2] Zoltán, Farkas Novotny. (2016). **The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Finan.ial Stability**, Accounting in Europe. Vol.13, issue.2, P-P: 197-227. United Kingdom. Routledge.

[3] Beerbaum.D. (2015). **Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions**, International Journal of Economics & Management Sciences. Vol. 4, Issue.9, p-p: 1-3. United States. OMICS International.

التعريفات الإجرائية:

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة: المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية مع اعتبار أن الأوزان المرجحة هي المخاطر ذات الصلة لحدوث تعثر في السداد.

احتمال التعثر: هو احتمال تعثر المقترض عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.

الخسارة عند التعثر: هي النسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيلات الائتمانية والتي لا يمكن استردادها عند التعثر.

التعرض عند التعثر: هو المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل عن السداد وليس بالضرورة أن يكون القيمة الإسمية للقرض أو مبلغ القرض الأساسي.

كفاية رأس المال: هو مقدار رأس المال الذي يجب أن يكون لدى البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى كما هو مطلوب من قبل أي جهة تنظيم مالية، ويتم التعبير عنه بشكل نسبة تدعى نسبة كفاية رأس المال.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم الخسائر الائتمانيّة المتوقعة:

يعتبر تأخر الاعتراف بخسائر الائتمان وفق معيار المحاسبة الدولي رقم /39/ أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الماليّة، الأمر الذي تطلب وجود أسس جديدة للاعتراف المبكر بخسائر الائتمانيّة في المصارف التي تعد تقاريرها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير الماليّة، وهذا ما جاء به المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/، حيث قدم قواعد جديدة تتعلق بأمور الاعتراف وقياس الأدوات الماليّة، وانخفاض قيمة تلك الأصول، بالإضافة إلى محاسبة التحوط، وأظهر مفهوم جديد هو الخسائر الائتمانيّة المتوقعة كبديل عن الخسائر المتكبدة المطبق سابقاً وفق معيار المحاسبة الدولي رقم /39/[1]. وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدوليّة الخسائر الائتمانيّة المتوقعة بأنّها: "هي متوسط الخسائر الائتمانيّة مُرجحة بالمخاطر المتعلقة بالتعثر الذي يحدث في السداد"[2]. كما عُرِّفت بأنّها[3] "قيام الشركات بالنظر في كيفية تأثير الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية على مقدار الخسارة"، مما سبق عرّف الباحث الخسائر الائتمانيّة المتوقعة بأنّها: "الاعتراف المبكر بخسائر مُحتملة بناءً على دراسة المخاطر الائتمانيّة للعميل والظروف الاقتصاديّة المحيطة بالأصل المالي".

ثانياً: قياس الخسائر الائتمانيّة المتوقعة:

بيّن المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/ أسس قياس الخسائر الائتمانيّة المتوقعة، حيث يجب على المنشأة أن تقوم بقياس الخسائر الائتمانيّة المتوقعة للأداة الماليّة بطريقة تظهر مبلغ غير متحيز ومرجح حدوثه، ويتم تحديده عن طريق تقييم كافة النتائج الممكنة، مع أخذ القيمة الزمنية للنقود بالاعتبار، وذلك عن طريق استخدام المعلومات المعقولة والداعمة حول أحداث سابقة

[1] Sultanoğlu, Banu. (2018). **Expected Credit Loss Model by IFRS 9 And Its Possible Early Impacts On European and Turkish Banking Sector**, World of Accounting Science. Vol.20, No.3, P-P: 477-506. Turkey.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2020، المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 الأدوات الماليّة.

[3] Spall, Chris. **How are expected credit losses on trade receivables Impacted**.15\ April\2020.link: https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/covid-19-financial-instruments-2g.html.

وظروف حالية وتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية، وتكون تلك المعلومات متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ إعداد التقرير[1].

ولا تلتزم المنشأة بتحديد كل تصور محتمل عند قياس الخسائر الائتمانيّة المتوقعة، إلّا أنّه يجب عليها أن تأخذ في الحسبان الخطر أو الاحتمال بأن تحدث خسارة ائتمانية من خلال إظهار احتمال حدوث خسارة ائتمانية واحتمال عدم حدوثها، حتى لو كان احتمال حدوث خسارة ائتمانية منخفض جداً[2].

ولحساب الخسائر الائتمانيّة المتوقعة /Expected Credit Loss (ECL)/، يتوجب على المنشأة تقدير المعاملات الأساسية الثلاث: احتمال التعثر /Probability of Default (PD)/، الخسارة الناجمة عن التعثر /Loss Given Default (LGD)/، والقيمة عند التعثر /Exposure at Default (EAD)/، باستخدام المعادلة التالية[3]:

$$ECL=PD \times LGD \times EAD$$

ثالثاً: مراحل الانخفاض في الائتمان:

يتضمن المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/ منهجاً ذو ثلاث مراحل للاعتراف بالانخفاض في الائتمان والذي يعتمد على التغير في جودة ائتمان الموجودات الماليّة منذ الاعتراف الأولي بها، وتنتقل الموجودات الماليّة بين هذه المراحل الثلاثة كما يلي[4]:

المرحلة الأولى: تتضمن الديون المنتجة، حيث يتم الاعتراف الأولي بالأداة الماليّة ضمن الموجودات الماليّة للمصرف عند نشأة الأصل المالي أو عند شرائه، ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لها لمدة 12 شهراً اعتماداً على مجموعة من مؤشرات الكمية وغير الكمية لتقدير خسائر الائتمان، وتحسب الفوائد بناءً على معدل الفائدة الفعّال على إجمالي القيمة الدفترية (دون خصم مخصص الخسائر الائتمانيّة المتوقعة)، ويحدد المصرف ما اذا كان هناك ارتفاعاً في المخاطر الائتمانيّة منذ الاعتراف بالأداة الماليّة أم لا في تاريخ إعداد التقارير الماليّة، فإذا تبيّن أنّ احتمال تعثرها منخفض فذلك يعني انخفاض مخاطرها الائتمانيّة، أما اذا تبيّن العكس فهنا يتم انتقالها إلى المرحلة الثانية.

---

[1] مشراوي، سميرة. (2019). **أثر الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (09) على رأس المال التنظيمي، حالة بنك دبي الإسلامي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية. مجلد.12، عدد.2، ص-ص: 742-755. الجزائر. جامعة مسلا.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2020، المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 الأدوات الماليّة. و

Hassouba, Karim Mansour. (2021). **The impact of the expected credit loss model under IFRS 9 on loan loss recognition timeliness: early evidence from the Egyptian banks**. Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Researches, Vol.2, No.1, P-P: 244-273: Iraq.

[3] Bellini,Tiziano. (2019). **IFRS 9 and CECL Credit Risk Modelling and Valuation**. Elsevier Inc, London, Candice Janco. And,

Chen, Ying, et all. (2022). **Study on the influence of IFRS 9 on the impairment of commercial bank credit card**. *Applied Economics Letters*, vol.*29*, No.1, P-P:35-40, UK : Mark P. Taylor

[4] Schutte, W. D., Verster, T., Doody, D., Raubenheimer, H., & Coetzee, P. J. (2020). **A proposed benchmark model using a modularised approach to calculate IFRS 9 expected credit loss**. *Cogent Economics & Finance*, vol.*8*, No.1, P-P:77-95, UK :Taylor and Francis Ltd and Dong, M., & Oberson, R. (2021). **Moving toward the expected credit loss model under IFRS 9: capital transitional arrangement and bank systematic risk**. Accounting and Business Research, P-P:1-39, UK: :Taylor and Francis Ltd

المرحلة الثانية: تتضمن الديون تحت المراقبة، حيث يتم الانتقال من نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة لـ 12 شهر إلى الخسائر الائتمانيّة المتوقعة على مدى عمر الأداة الماليّة، إذا تبين أن هناك ارتفاعاً في مخاطر الائتمان مقارنة مع مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي بالأداة الماليّة، وتبقى عملية حساب إيرادات الفوائد كما هي في المرحلة الأولى، وقد حدّد المعيار رقم (9) الحدّ الذي يجب عنده الاعتراف بالخسائر الائتمانيّة على مدى عمر الأداة الماليّة بأنه (يتحقق عندما تكون الدفعات التعاقدية مستحقة لأكثر من 30 يوماً)، ويمكن إجراء تقييم للارتفاعات الجوهرية في مخاطر الائتمان لمجموعة من الأدوات الماليّة بناءً على أساس جماعي، ويتم الاعتراف بالخسائر الائتمانيّة المتوقعة على مدى العمر عندما يكون هناك ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان حتى لو لم تتوفر ادلة على الارتفاع على المستوى الفردي.

المرحلة الثالثة: تتضمن الديون غير المنتجة، يتم الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة إذا تبيّن أن هناك تدهور في جودة الائتمان أي تحققت الخسائر الائتمانيّة أو انخفضت قيمة الأداة الماليّة فعلياً، كما يمكن أيضاً الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثالثة مباشرة إذا حدث ذلك فعلاً، ويبقى الاعتراف بالخسائر الائتمانيّة على مدى عمر الأداة الماليّة في هذه المرحلة، ويؤثر ذلك على احتساب إيرادات الفوائد على الموجودات الماليّة اذ تحسب بمعدل الفائدة الفعلي لإجمالي التكلفة المطفأة (أي صافية من مخصص انخفاض القيمة).

رابعاً: تطور آلية الاعتراف بالمخصصات في المصارف السورية:

تم اعتماد أسس تشكيل المخصصات للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة وغير المباشرة فقط بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف 597\م.ن\ب4 وتعديلاته القرار رقم 902/م.ن/ب4، حيث يتم تقسيم الديون إلى ديون منتجة وغير منتجة، ويبين الجدول التالي أسس احتساب المخصصات ونسبة تلك المخصصات من إجمالي التعرض الائتماني مطروحاً منه الضمانات المقبولة كما يلي[1]:

الجدول رقم (1) أسس احتساب المخصصات وفق قرار رقم 597\م.ن\ب4 وتعديلاته

	الفئات	الأسس الكمية لاحتساب المخصصات	نسبة المخصصات
الديون المنتجة	ديون متدنية المخاطر	–	%0
	ديون عادية مقبولة المخاطر	–	%0
	ديون تتطلب اهتماما خاصاً	التأخر عن السداد لفترة أقل من 180 يوم	%2
الديون غير المنتجة	ديون دون المستوى	التأخر عن السداد لفترة أقل من 270 يوم	%20
	ديون مشكوك بتحصيلها	التأخر عن السداد لفترة أقل من 450 يوم	%50
	ديون رديئة	التأخر عن السداد لفترة أكبر من 450 يوم	%100

كما أشار قرار إلى أسس نوعية لتصنيف التسهيلات الائتمانيّة بين الفئات تتعلق بحركة الجاري المدين، توفر المعلومات الكافية كالبيانات الماليّة، إعادة الهيكلة.

جاء قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م.ن بتاريخ 14 شباط 2019[2] المتضمن إلزام المصارف التقليديّة العاملة بتطبيق معيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 الخاص بالأدوات الماليّة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، وتم إنهاء العمل بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م.ن/م4 لعام 2019 وتعديلاته.

وضع القرار السابق مبادئ عامة لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانيّة المتوقعة بمعاملاته الثلاث لكافة الأدوات الماليّة ضمن نطاق عمل المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/ كالتسهيلات الائتمانيّة المباشرة وغير المباشرة، أرصدة وإيداعات لدى المصارف بالإضافة إلى الاستثمارات الماليّة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وكذلك وضع القرار أسس كمية لتصنيف التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وغير المباشرة ضمن المراحل كما يلي:

الجدول رقم (2) الأسس الكمية لتصنيف التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وغير المباشرة

المراحل	الأسس الكمية لاحتساب المخصصات	احتمالية التعثر
المرحلة الأولى	التأخر عن السداد لفترة أقل من 30 يوم	لا تقل عن 0.05%
المرحلة الثانية	التأخر عن السداد لفترة أقل من 60 يوم	لا تقل عن 0.05%
المرحلة الثالثة	التأخر عن السداد لفترة أكبر من 60 يوم	لا تقل عن 100%

كما أشار القرار إلى أسس نوعية لتصنيف التسهيلات الائتمانيّة بين المراحل تتعلق بحركة الجاري المدين، إعادة الهيكلة. وفيما يتعلق بالتعرضات الائتمانيّة بالليرة السورية تجاه الحكومة السورية فقد تم تحديد نسبة احتمال التعثر ب 0% ونسبة 4.5% للتعرضات بالعملات الأجنبية، وتحتسب نسبة احتمال التعثر بنسبة 0.05% على التعرضات بالليرة السورية تجاه المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

[1] مصرف سورية المركزي، 2002، قرار مجلس النقد والتسليف 597\م.ن\ب4.
مصرف سورية المركزي، 2012، قرار مجلس النقد والتسليف 902\م.ن\ب4.
[2] مصرف سورية المركزي، 2019، قرار مجلس النقد والتسليف 4\م.ن.

يتم تقدير الخسارة عند التعثر كنسبة من التعرض عند التعثر، وفي سبيل ذلك تستند المصارف إلى البيانات التاريخية المتوفرة لديها وتستخدم النماذج والأنظمة الداخلية لبناء نقاط الخسارة عند التعثر ولاحتساب معدل الاسترداد الداخلي على مستوى كل تعرض من التعرضات المضمونة وغير المضمونة بضمانات مقبولة، حيث يجب ألا تقل مدة البيانات التاريخية المستخدمة لتقدير قيمة الخسارة عند التعثر عن سبع سنوات بالنسبة للتعرضات تجاه الحكومات والبنوك والشركات، وعن خمس سنوات بالنسبة للتعرضات التجزئة.

في حال عدم تمكن المصرف من اجراء أي تحليل تاريخي لتقدير معدل الاسترداد الداخلي للتعرضات الائتمانيّة غير المتعثرة، نظراً لعدم كفاية البيانات المتاحة، يتم استخدام الحدود المبنية أدناه لقيمة الخسارة عند التعثر.

الجدول رقم (3) الخسارة عند التعثر كنسبة من التعرض عند التعثر

التعرض الائتماني	التجزئة	الشركات	البنوك والحكومات
غير مغطاة بضمانة مقبولة	50%	40%	45%
معطى بضمانة نقدية أو ذهب أو أوراق مالية أو بكفالة مؤسسة ضمان القروض	0%	0%	0%
مغطى برهن عقاري تجاري أو سكني	20%	20%	–
مغطى برهن سيارات أو آلات أو معدات	25%	25%	–

فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، يجب ألا تتدنى نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوماً فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوماً فأكثر أو 100% في حال مضي 360 يوماً.

يقدر التعرض عند التعثر بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس مطروحاً منه الفوائد المعلقة، أما بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقع استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر.

خامساً: مفهوم كفاية رأس المال:

تحظى كفاية رأس المال المصرفي بأهمية متزايدة في ظل التطورات التي تشهدها الأسواق العالميّة، حيث يتعرض العمل المصرفي إلى العديد من المخاطر التي قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بإدارة المصرف ونشاطه، أو عن عوامل خارجية ناتجة عن تغير بيئة الأعمال المصرفيّة.

تُعرف كفاية رأس المال بأنّها [1]: "هو مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً للبنك بحيث يستطيع أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للمخاطر أو التصفية".

وقد عرّفها مصرف سورية المركزي من خلال قراره رقم 253/م.ن/ب4 لعام بأنّها[2]: "النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية الظاهرة في البسط إلى مجموع الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر في المقام". تبرز أهمية كفاية رأس المال المصرفي نتيجة وجود أطراف المتعددة في بيئة العمل المصرفي، فإدارة المصرف تهتم بكفاية رأس المال بهدف جذب المستثمرين، في حين يهتم المودعون بقوة المصرف وملاءته لحماية ودائعهم.

[1] محمد، أمجد ابراهيم. (2021). **العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. مجلد.29. عدد.3، ص–ص: 35–59. السودان. جامعة أم درمان الإسلامية.

[2] مصرف سورية المركزي، 2007، قرار مجلس النقد والتسليف 253ام.ن/ب4.

تهدف كفاية رأس المال بشكل رئيسي إلى تخفيف من المخاطر الناجمة عن تعثر البنوك، وبالتالي حماية مصالح المدخرين والاقتصاد المالي[1].

سادساً: قياس كفاية رأس المال:

يتم قياس نسبة كفاية رأس المال بطرق مختلفة مستندة إلى نظام من أوزان المخاطرة ويطبق على جميع الأصول داخل وخارج الميزانية لأصول المصرف والتزاماته العرضية، وذلك وفقاً للمعادلة التالية[2]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{الموجودات المُرجحة بالمخاطر}}$$

تتكون رأس المال التنظيمي من مستويان:

1- رأس المال التنظيمي المستوى الأول: هو رأس المال الأساسي للمصرف ويعتبر أكثر أشكال رأس المال موثوقية، إنه مقياس القوة الماليّة للمصرف الذي يستخدمه المنظمون، وهو بشكل عام حسابات الأسهم العادية، بما في ذلك الأرباح المحتجزة، ويشمل أيضاً الأسهم الممتازة غير التراكمية غير القابلة للاسترداد.

2- رأس مال التنظيمي المستوى الثاني: هو رأس المال الثانوي، يتضمن الاحتياطيات مثل احتياطي إعادة التقييم، والمخصصات العامة، والديون الثانوية.

3- الموجودات المُرجحة بالمخاطر: هي إجمالي رقم الأصول المعدلة بمخاطر كل أصل من تلك الأصول، على سبيل المثال، يتلقى الدين الحكومي وزن مخاطر بنسبة 0% وبالتالي لا يتم تضمينه في الأصول المُرجحة بالمخاطر، وعادة ما يكون قروض الشركات وزن بنسبة 100%.

وقد حددت لجنة بازل معدلاً موحداً لكفاية رأس المال بأن وضعت حداً أدني بنسبة 8% مع السماح لأي تنظيم حكومي بأخذ معيار أكثر تشدداً، وأصبح المبدأ الأساسي لتقييم المخاطر الائتمانية لمصرف ما بناءً على التزام هذا المصرف بالحد الأدنى[3].

سابعاً: آلية قياس نسبة كفاية رأس المال في المصارف السورية:

أصدر قرار رقم 253/م.ن/ ب4 لعام 2007 التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة التي يجب على المصارف تطبيقها، أشار هذا القرار إلى تعريف نسبة الملاءة وطرق احتساب مكوناتها كما يلي[4]:

1- الأموال الخاصة الأساسية: تتكون الأموال الخاصة الصافية للمصرف من:

- الأموال الخاصة الأساسية: تتكون من عدة بنود أهمها رأس المال المكتتب به، الاحتياطيات باستثناء فروقات إعادة التخمين، الأرباح المدورة، وينزل منها رأس المال المكتتب به غير المسدد بالكامل، صافي الموجودات الثابتة غير المادية.

[1] Nugrohoa, et al. (2021). **The effect of loan-loss provision, non-performing loans and third-party fund on capital adequacy ratio**. Growth Science-Accounting. Vol.7 , P-P:943-950, Canada: : S. J. Sadjadi.

[2] Hock, Brain, and Roden, Lynn. (2020). **CMA- Financial Decision Making**, Hock International LLC, P:545.

[3] إسماعيل، هيثم عبد الخالق، رسن، شوقي صادق. (2021). **دور معيار كفاية رأس المال في الرقابة الإشراقية للبنك المركزي العراقي على المصارف المتخصصة- دراسة تحليلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. عدد.65، ص-ص: 236-250. العراق.

[4] مصرف سورية المركزي، 2007، قرار مجلس النقد والتسليف 253ام.ن\ب4

- الأموال الخاصة المساندة: تتكون من عدة بنود أهمها فروقات إعادة التخمين، 50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالإضافة إلى الديون المشروطة الناتجة عن الاقتراض من الغير.

2- الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر: تتضمن ما يلي:

- مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر المحددة في هذه التعليمات.
- مخاطر السوق تشمل مخاطر أسعار الفائدة للأدوات الماليّة ذات الفوائد الثابتة أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة وذلك بعد تثقيل كل أداة حسب درجة مخاطرها، ومخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ للمتاجرة بالإضافة إلى مخاطر مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب.
- المخاطر التشغيلية: تتضمن صافي الفوائد والعمولات المقبوضة وإيرادات الاستثمارات الماليّة ذات العوائد المتقلبة وأية إيرادات تشغيلية أخرى لفترة ثلاث سنوات سابقة مُرجحة بنسبة 15%.

يجب ألا تتدنى نسبة الملاءة لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية في أي وقت كان عن 8% والتي تحتسب على أساس الميزانيات المجمعة للإدارة العامة والفروع في سورية والخارج والمصارف والمؤسسات التابعة، ويجب ألا تتجاوز الأموال الخاصة المساندة قيمة الأموال الخاصة الأساسية، وكذلك يجب ألا يتجاوز مجموع الديون المشروطة 50% من الأموال الخاصة الأساسية، على أن ينزل سنوياً منها ما نسبته 20% وذلك بعد كل سنة من السنوات التي تسبق تاريخ استحقاقها.

الدراسة التطبيقيّة:

تم تطبيق الاختبارات الإحصائيّة على القوائم الماليّة للمصارف التقليديّة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة المُدرجة والبالغة 11 مصرفاً كما في 31 كانون الأول لعام 2018، لتوفر البيانات قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تعديلها، حيث تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 اعتباراً من الأول من كانون الثاني لعام 2019 (31 كانون الأول 2018).

أ- التوصيف الإحصائي والتوزيع الطبيعي:

يعرض الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث وفق الآتي:

الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

	رأس المال التنظيمي قبل التعديل (مليون)	رأس المال التنظيمي بعد التعديل (مليون)	الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل التعديل (مليون)	الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر بعد التعديل (مليون)	نسبة كفاية رأس المال قبل التعديل (%)	نسبة كفاية رأس المال بعد التعديل (%)
المتوسط الحسابي	23,659	24,585	60,802	62,232	53.2	53.6
الانحراف المعياري	18,728	18,959	30,670	30,806	8.3	8.2
أعلى قيمة	71,586	72,227	109,901	110,554	286	284
أدنى قيمة	439	478	18,043	18,551	2	3

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لرأس المال التنظيمي قبل التعديل 23,659 مليون ليرة سورية وبعد التعديل 24,585 مليون ليرة سورية، في حين بلغ المتوسط الحسابي للموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل التعديل وبعده 60,802 و62,232 مليون ليرة سورية، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال قبل التعديل 53.2% وبلغت تلك النسبة بعد التعديل 53.6%، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري لرأس المال التنظيمي قبل التعديل 18,728 مليون ليرة سورية وبعد التعديل 18,959 مليون ليرة

سورية، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري للموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل التعديل وبعده 30,670 و30,806 مليون ليرة سورية، وبلغت قيمة الانحراف المعياري لنسبة كفاية رأس المال قبل التعديل 8.2% وبلغت تلك النسبة بعد التعديل 8.3%.

ب. التوزيع الطبيعي:

تم اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Shapiro-Wilk باستخدام برنامج SPSS وظهرت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (5) اختبار التوزيع الطبيعي

	رأس المال التنظيمي قبل التعديل	رأس المال التنظيمي بعد التعديل	الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل التعديل	الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر بعد التعديل	نسبة كفاية رأس المال قبل التعديل	نسبة كفاية رأس المال بعد التعديل
اختبار Shapiro-Wilk	%5	%5	%18.9	%16.4	%5.2	%5.4

بناء على الجدول السابق نجد ان قيمة اختبار Shapiro-Wilk لكل متغير من المتغيرات أكبر 5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة "إنّ توزيع كل متغير من المتغيرات هو توزيع طبيعي".

1. اختبار الفروض:

بعد التأكد من أن توزع البيانات هو توزع طبيعي، تم اختبار الفروض باستخدام اختبار T test- Paired Samples وظهرت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (6) اختبار الفروض باستخدام اختبار T test- Paired Samples

	قيمة اختبار t	درجات الحرية	مستوى المعنوية
الرمز	t	DF	Sig
اختبار الفرض الأول (اختبار فروق رأس المال التنظيمي)	(2.364)	10	3.39%
اختبار الفرض الثانى (اختبار فروق الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر)	(2.664)	10	2.3%
اختبار الفرض الثالث (اختبار فروق كفاية رأس المال)	(2.498)	10	3.2%

يمثل الجدول معاملات اختبار T test- Paired Samples

تم اختبار الفروق بين قيمة رأس المال التنظيمي قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة من خلال اختبار Paired Sample test والذي اظهر قيمة Sig بنسبة 3.39% أقل من 5% يوجد فرق معنوي في رأس المال التنظيمي قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد التطبيق.

تم اختبار الفروق بين قيمة الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة من خلال اختبار Paired Sample test والذي اظهر قيمة Sig بنسبة 2.3% أقل من 5% يوجد فرق معنوي في الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد التطبيق.

تم اختبار الفروق بين نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة من خلال اختبار Paired Sample test والذي أظهر قيمة Sig بنسبة 3.2% أقل من 5% وبالتالي يوجد فرق معنوي في نسبة كفاية رأس المال قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد التطبيق.

ويرى الباحث أنّ سبب التغيير الجوهري في رأس المال التنظيمي يعود إلى استخدام المصارف الأرباح المحتجزة لتغطية الزيادة في مخصصات الخسائر الائتمانيّة المتوقعة بالإضافة إلى قرار مصرف سورية المركزي رقم 4/م.ن لعام 2019 الذي ينص على أن يتم الاعتراف بالمخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن رأس المال التنظيمي وذلك على ألا تتجاوز قيمة المخصصات المعترف بها ما نسبته 1.25% من الموجودات المُرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وأن سبب التغير الجوهري في الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر يعود إلى ما تم ذكره سابقاً بالإضافة إلى تكوين مخصصات إضافية للأرصدة والإيداعات لدى المصارف، بالإضافة إلى الاستثمارات الماليّة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالإضافة إلى الزيادة المخصصات الائتمانيّة المتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة والتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة.

نتائج البحث:

1. يوجد فروق جوهرية بين قيمة رأس المال التنظيمي نتيجة الانتقال إلى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، حيث ظهرت اختبار T test- Paired Samples قيمة Sig تساوي3.39 أقل من 5%، وبالتالي اختلاف معنوي في رأس المال التنظيمي قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه، مما يعني أن تطبيق النموذج يؤثر في قيمة رأس مال التنظيمي.
2. يوجد فروق جوهرية بين قيمة الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر ونسبة كفاية رأس المال نتيجة الانتقال إلى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة، حيث ظهرت اختبار T test- Paired Samples قيمة Sig تساوي 2.3 أقل من 5%، وبالتالي يوجد اختلاف معنوي للموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، مما يعني أن تطبيق النموذج يؤثر في الموجودات المالية المرجحة بالمخاطر.
3. يوجد فروق جوهرية بين نسبة كفاية رأس المال نتيجة الانتقال إلى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة، حيث ظهرت اختبار T test- Paired Samples قيمة Sig تساوي3.39 أقل من 5%، وبالتالي يوجد اختلاف معنوي في نسبة كفاية رأس المال قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وبعد تطبيقه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، مما يعني أن تطبيق النموذج يؤثر في نسبة كفاية رأس المال.

توصيات البحث:

بناءً على النتائج السابقة، يوصي الباحث:

1- الانتباه إلى تأثير نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة في النسب المصرفيّة الأساسية من قبل إدارة المصرف، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على تلك النسبة ضمن المجال المسموح به وفق أنظمة وتعليمات مصرف سورية المركزي.

2- دراسة أثر الانتقال نحو تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 في قسم إدارة المخاطر، قسم التقانة، قسم منح الائتمان، بالإضافة إلى القسم المالي من قبل إدارة المصرف، وما يتطلبه ذلك من تحديث لنظام المعلومات المستخدم، والعمل على تعديل السياسات والإجراءات الائتمانية والمالية في المصرف لتواكب هذا الانتقال.

3- القيام بالعديد من المؤتمرات والندوات من قبل الجهات الرقابية الناظمة للعمل المصرفي حول الأثر المصرفي لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة والتعديلات الضرورية لهذا الانتقال.

المراجع Reference

1. بدوي، لبنانة. (2016)، **مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات الماليّة: دراسة تطبيقيّة في المصارف الخاصة السورية**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سوريا. ص 194.

2. فايزة، زرقط، الأمين، لباز، (2020). **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 "الأدوات الماليّة الإفصاحات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية. مج:13، عدد1، ص-ص:694-709. الجزائر. جامعة مسلا.

3. الطيب، سعود موسى، وشحاتيت، محمد عيسى. (2011). **تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن**، دراسات العلوم الإدارية. مج:38، عدد، ص-ص:358-366. الأردن. الجامعة الأردنية.

4. Dao, Binh Thi Thanh, Nguyen, O, Kieu An. (2020).**Bank Capital Adequacy Ratio And Bank Performance In Vietnam: A Simultaneous Equations Framework**. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business. Vol.7, N0.6, P-P:39-46. Koria. Korea Distribution Science Association.

5. Zoltán, Farkas Novotny. (2016). **The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability**, Accounting in Europe. Vol.13, issue.2, P-P: 197-227. United Kingdom. Routledge.

6. Beerbaum.D. (2015). **Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions**, International Journal of Economics & Management Sciences. Vol. 4, Issue.9, p-p: 1-3. United States. OMICS International.

7. Sultanoğlu, Banu. (2018). **Expected Credit Loss Model by IFRS 9 And Its Possible Early Impacts On European and Turkish Banking Sector**, World of Accounting Science. Vol.20, No.3, P-P: 477-506. Turkey.

8. مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2021، المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 الأدوات الماليّة.

9. Spall, Chris. **How are expected credit losses on trade receivables Impacted**.15\ April\2020.link: https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/covid-19-financial-instruments-2g.html.

10. مشراوي، سميرة. (2019). **أثر الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (09) على رأس المال التنظيمي، حالة بنك دبي الإسلامي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية. مجلد.12، عدد.2، ص-ص: 742-755. الجزائر. جامعة مسلا.

11. Hassouba, Karim Mansour. (2021). **The impact of the expected credit loss model under IFRS 9 on loan loss recognition timeliness: early evidence from the Egyptian banks**. Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Researches, Vol.2, No.1, P-P: 244-273: Iraq.

12. Bellini,Tiziano. (2019). **IFRS 9 and CECL Credit Risk Modelling and Valuation**. Elsevier Inc, London, Candice Janco.

13. Chen, Ying, et all. (2022). **Study on the influence of IFRS 9 on the impairment of commercial bank credit card**. Applied Economics Letters, vol.29, No.1, P-P:35-40, UK : Mark P. Taylor

14. Schutte, W. D., Verster, T., Doody, D., Raubenheimer, H., & Coetzee, P. J. (2020). **A proposed benchmark model using a modularised approach to calculate IFRS 9 expected credit loss.** Cogent Economics & Finance, vol.8, No.1, P-P:77-95, UK Taylor and Francis Ltd

15. Dong, M., & Oberson, R. (2021). **Moving toward the expected credit loss model under IFRS 9: capital transitional arrangement and bank systematic risk**. Accounting and Business Research, P-P:1-39, UK: :Taylor and Francis Ltd.

16. مصرف سورية المركزي، 2002، قرار مجلس النقد والتسليف 597/م.ن/ب4.

17. مصرف سورية المركزي، 2012، قرار مجلس النقد والتسليف 902/م.ن/ب4.

18. مصرف سورية المركزي، 2019، قرار مجلس النقد والتسليف 4/م.ن.

19. محمد، أمجد ابراهيم. (2021). **العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. مجلد.29. عدد.3، ص–ص: 35–59. السودان. جامعة أم درمان الإسلامية.

20. الطيب، سعود موسى، شحاتيت، محمد عيسى. (2011). **تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد.38.عدد.2، ص–ص: 358–366. الأردن. الجامعة الأردنية.

21. مصرف سورية المركزي، 2007، قرار مجلس النقد والتسليف 253/م.ن/ب4.

22. Nugrohoa, et al. (2021). **The Effect of Loan-Loss Provision, Non-Performing Loans and Third-Party Fund on Capital Adequacy Ratio**. Growth Science-Accounting. Vol.7, P-P:943-950, Canada: S. J. Sadjadi.

23. Hock, Brain, and Roden, Lynn. (2020). **CMA- Financial Decision Making**, Hock International LLC, P:545

24. إسماعيل، هيثم عبد الخالق، رسن، شوقي صادق. (2021). **دور معيار كفاية رأس المال في الرقابة الإشراقية للبنك المركزي العراقي على المصارف المتخصصة– دراسة تحليلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. عدد.65، ص–ص: 236–250. العراق.